فـأخبـر عنهـا [أي لفظة كـلا] بالمفـرد وهو يوم صدّ. . . ولو كـانت تثنيـة حقـيقة لفـظا ومعنى. . . لما جاز إلا يومـا صدّ. . . ألا ترى أنه لا يجـوز أن تقول الزيدان قائم. . . » [1].

أمّا الشاهد الثـاني فيهمّ بعض الأعلام التي يوهم ظاهر لفظها أنّهـا تشتمل على وحـدة دالة دنيـا تفيـد التـثنيـة مع بقـائها عـلى تعريف الـعلميـة نحـو: أبانين وعمايتين وهما اسمان لجبلين. وقـد بيّن القدماء أن التثنية في العلمين الآنفي الذكر [وما كان من نحوهما] تثنية في اللّفظ لا في المعنى.

واستـدلوا على ذلك بقـولهم إن تثنية الأعـلام تنكرها وتزيل عنها تـعريف العلميـة بدليل وصفـهما بالنكرة وإمكان دخـول لام التعريـف عليها كـقولك زيدان كريمان والزيدان الكريمان.

أمّـا "أبانان" فـهي خـالية من لام الـتعـريف ووقـعت رغم ذلك صـاحب حال: في قولك «هذان أبانان بيّنـين». فدلّ ذلك على أن التثنية التي فيـها تثنية في اللّفظ فحسب لا تثنية في اللّفظ والمعنى.

واحترازا من هذه الشبهة وغيرها صانوا حدّ التثنية بالقيد التالي: إن التثنية لا تصحّ إلا فيما أمكن تنكيره. وتمكّنوا بذلك من التمـييز بين الكلمات التي تلحقها هذه الوحدة الدنيا الدالة على التثنية وسمّوها التـثنية الصناعية والصيغ الموضوعة أو المرتجلة للتـثنيـة وهي مـختلفـة عن منهـاج التـثنية الـصناعيـة ومـواطنهـا الضمـائر والموصولات وأسماء الإشارة. يقول ابن يعيش:

«لا تكون التثـنية إلا فيـما يصحّ تنكيـره فأمّا المضـمرات من نحـو "هما" وأنتما والموصولات من نحو قولك اللذان واللتان والمبهمات من نحو هاتان وهذان فكلها صيغ صيغت للتثنية وليست بتثنية صناعية على ما سنذكر في موضعه» [2].

وينسحب مـا حلّلنا به علامة التثنـية على الجمع الذي على حدّ التـثنية أو الجمع الصـحيح من حـيث إن بناء المفرد في كليـهما يسلم من التـغيـير ويضم إلى

---

1 المصدر نفسه ج 1 ص 54.

2 المصدر نفسه ج 1 ص 46. وقد عاد إليها في ج 3 ص 128، 129.